

الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة: دراسة سوسيولوجية جنائية في التحولات المعاصرة

The Family as a Mechanism of Social Control of Crime: A Sociological and Criminological Study in Contemporary Transformations

سعيدة بن ناصر *	جامعة تيبازة، (الجزائر)	البريد الإلكتروني: bennaceur.saida@cu-tipaza.dz
أحمد زكار	جامعة الزاوية، (اليسيا)	البريد الإلكتروني: Pg6251023022@zu.edu.ly

ملخص:

يتناول المقال دور الأسرة كآلية أساسية للضبط الاجتماعي للجريمة من منظور سوسيولوجي جنائي، من خلال تحليل وظائفها في التنشئة الاجتماعية وبناء القيم والمعايير الأخلاقية. يبرز المقال أن الأسرة تمثل المؤسسة الأولى في غرس الضمير الجمعي وتقوية الرقابة الداخلية لدى الفرد، مما يساهم في الحد من السلوك المنحرف. كما يناقش تأثير التحولات الاجتماعية المعاصرة مثل العولمة، والتحضر، والتحول الرقمي على تراجع بعض وظائف الأسرة التقليدية في الضبط الاجتماعي. ويبين أن التفكك الأسري وضعف الروابط العاطفية يؤديان إلى زيادة احتمالات الجنوح والانحراف، خاصة لدى الشباب. كما يوضح المقال أن الأسرة لا تعمل بمعزل عن باقي مؤسسات التنشئة، بل تتكامل مع المدرسة والإعلام والمؤسسات الدينية في إنتاج نظام قيم منظم. ويؤكد كذلك أن التحول الرقمي أعاد تشكيل آليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، مبرزاً تحديات الجرائم الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية. ويخلص إلى أن الأسرة تظل فاعلاً محورياً في الوقاية من الجريمة رغم التحولات المعاصرة، بشرط قدرتها على التكيف مع السياق الاجتماعي الجديد.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، الضبط الاجتماعي، الجريمة، التنشئة الاجتماعية، التحولات الرقمية.

* المؤلف المرسل :

534 – 517 :الصفحة	المجلد: 14 / العدد: 01 (28) 2026	المؤلف 1: سعيدة بن ناصر المؤلف 2: أحمد زكار	عنوان المقال: الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة: دراسة سوسيولوجية جنائية في التحولات المعاصرة
-------------------	----------------------------------	--	---

Abstract:

This article examines the family as a fundamental mechanism of social control of crime from a sociological and criminological perspective, focusing on its role in socialization and the formation of moral values and norms. It highlights the family as the primary institution responsible for shaping the collective conscience and strengthening internal self-regulation, thereby contributing to the reduction of deviant behavior. The study also discusses how contemporary social transformations such as globalization, urbanization, and digitalization have altered traditional family functions in social control. It shows that family disintegration and weakened emotional bonds increase the likelihood of delinquency and criminal behavior, particularly among youth. Furthermore, the article emphasizes that the family does not operate in isolation but interacts with schools, media, and religious institutions within an integrated value system. It also stresses that digital transformation has reshaped internal mechanisms of family control, introducing new challenges such as cybercrime. The study concludes that the family remains a key actor in crime prevention, provided it adapts effectively to ongoing social changes.

Keywords: Family, Social Control, Crime, Socialization, Digital Transformation.

■ مقدمة:

تُعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية المركبة التي لا يمكن تفسيرها من خلال العوامل الفردية أو البيولوجية فقط، بل هي نتاج تفاعل بنيوي بين مختلف مكونات المجتمع. ومن هذا المنظور، يُنظر إلى السلوك الإجرامي باعتباره انعكاسًا لاختلال في آليات الضبط الاجتماعي التي تنظم العلاقات داخل النسق الاجتماعي، وفي مقدمتها الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية ((Durkheim, Emile (1997)) ويُفهم الضبط الاجتماعي باعتباره مجموعة من الآليات الرسمية وغير الرسمية التي يضبط من خلالها المجتمع سلوك أفراده وفق القيم والمعايير السائدة. وتُعد الأسرة المجال الأول الذي يتعرض فيه الفرد لهذه الآليات، قبل أن ينتقل إلى مؤسسات أخرى مثل المدرسة والإعلام والمؤسسات الدينية ((Giddens, A (2006))

وفي هذا السياق، تؤكد المقاربات السوسيولوجية الكلاسيكية أن قوة الضبط الاجتماعي داخل المجتمع ترتبط بدرجة تماسك الأسرة وقدرتها على إنتاج القيم والمعايير الأخلاقية التي تشكل ما يسميه دوركايم بـ“الضمير الجمعي”، والذي يمثل الأساس القيمي لتوازن المجتمع ((Durkheim, (1997))

كما تشير المقاربات المعاصرة إلى أن الأسرة لم تعد تعمل بمعزل عن التحولات الاجتماعية الحديثة، بل أصبحت تتأثر بها بشكل مباشر، مما أدى إلى إعادة تشكيل أدوارها التقليدية، خاصة في مجال الضبط الاجتماعي (Giddens, 2006) وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة من منظور سوسيولوجي جنائي، من خلال تتبع أسس اشتغالها ووظائفها في إنتاج السلوك المنضبط، وحدود فعاليتها في ظل التحولات المعاصرة.

1. الأسرة والضبط الاجتماعي للجريمة: مدخل سوسيولوجي تأسيسي:

تُعد الأسرة في علم الاجتماع الجنائي المؤسسة الأولى التي يتم داخلها بناء النسق القيمي للفرد، حيث يكتسب من خلالها أنماط السلوك والمعايير التي تحدد درجة توافقه أو انحرافه داخل المجتمع. فقبل أن يخضع الفرد للضبط القانوني الرسمي، يكون قد مرّ بمرحلة أولى من الضبط غير الرسمي داخل الأسرة، يقوم على التنشئة والتوجيه والمراقبة الرمزية.

يرى "إميل دوركايم" أن الجريمة ليست ظاهرة فردية معزولة، بل هي انعكاس لطبيعة التضامن الاجتماعي ومستوى تماسك الضمير الجمعي داخل المجتمع. وتلعب الأسرة هنا دوراً أساسياً في إنتاج هذا الضمير من خلال غرس القيم والمعايير الأخلاقية التي تحدد السلوك المقبول اجتماعياً، مما يجعلها عنصراً مركزياً في تقوية الضبط الاجتماعي الداخلي. (Durkheim, (1997).

وفي إطار علم الاجتماع الوظيفي، وعلم الاجتماع العائلي والطفولة والرعاية الاجتماعية، تُفهم الأسرة باعتبارها مؤسسة أساسية في استقرار النظام الاجتماعي، لأنها تساهم في إعادة إنتاج القيم والمعايير التي تضمن توازن المجتمع. ويؤدي ضعف هذا الدور إلى خلل في عملية التنشئة الاجتماعية، مما قد ينعكس في أشكال من الانحراف أو السلوك الإجرامي.

كما يوضح علم الاجتماع المعاصر أن الضبط الاجتماعي لا يتم فقط عبر المؤسسات الرسمية، بل عبر آليات غير رسمية أهمها الأسرة، التي تعمل على تحويل القيم الاجتماعية إلى قناعات داخلية لدى الفرد، وهو ما يطلق عليه الاستبطان القيمي، أي ضبط السلوك من الداخل بدل الاعتماد على الرقابة الخارجية (Giddens, 2006).

ومن جهة أخرى، تشير المقاربة البنائية الوظيفية إلى أن الأسرة تُعد وحدة أساسية في استقرار المجتمع، لأنها تساهم في استمرارية النظام القيمي. وعندما تؤدي الأسرة وظائفها التربوية بشكل فعال، فإنها تقلل من احتمالات الانحراف، بينما يؤدي ضعفها إلى اضطراب في التنشئة الاجتماعية.

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار الأسرة آلية مركزية في فهم الضبط الاجتماعي للجريمة، باعتبارها البيئة الأولى التي يتشكل داخلها الضمير الأخلاقي للفرد، والذي يُبنى عليه لاحقاً إما الامتثال أو الانحراف داخل المجتمع.

2. آليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة ودورها في الوقاية من الجريمة

تشتغل الأسرة كمنظومة للضبط الاجتماعي غير الرسمي من خلال مجموعة من الآليات التربوية والتفاعلية التي تهدف إلى توجيه سلوك الفرد منذ المراحل الأولى للنمو نحو الامتثال للمعايير الاجتماعية، بما يضمن الوقاية المبكرة من الانحراف والجريمة. ويتميز هذا النوع من الضبط بكونه غير قسري، بل قائم على التفاعل اليومي والعلاقات العاطفية والاستبطان القيمي.

تُعد التنشئة الاجتماعية المبكرة الآلية الأساسية في هذا السياق، حيث يكتسب الطفل من خلال التفاعل المستمر مع الوالدين أولى القيم والمعايير التي تشكل سلوكه المستقبلي. ففي هذه المرحلة تتشكل البنية الأولية للضمير الأخلاقي، من خلال التعلم بالملاحظة والتقليد والتفاعل، وهو ما يؤدي إلى بناء الرقابة الذاتية التي تجعل الفرد قادراً على ضبط سلوكه دون حاجة إلى رقابة خارجية مباشرة. (Durkheim, (1997)

كما تلعب آلية القدوة الأسرية دوراً حاسماً في عملية الضبط، حيث يمثل سلوك الوالدين نموذجاً مرجعياً يتم استبطانه من طرف الأبناء. فالانساق بين القول والفعل داخل الأسرة يعزز استبطان القيم، بينما يؤدي التناقض بينهما إلى إضعاف فعالية الضبط الاجتماعي، وهو ما ينسجم مع الطرح السلوكي في تفسير اكتساب السلوك عبر الملاحظة والمحاكاة. (Bandura, (1977)

وتُعد آلية الثواب والعقاب من الآليات التنظيمية المهمة داخل الأسرة، حيث يتم تعزيز السلوكيات الإيجابية عبر التشجيع والمكافأة، وردع السلوكيات السلبية عبر التوجيه أو الحرمان الرمزي. غير أن هذا الضبط يظل مرناً وغير قسري، ويهدف أساساً إلى التربية والتوجيه أكثر من الردع، مما يميزه عن أنظمة الضبط الرسمية (Parsons, (1955)).

كما يشكل التواصل الأسري عنصراً أساسياً في فعالية الضبط الاجتماعي، حيث يساهم الحوار المستمر بين أفراد الأسرة في توضيح القيم والمعايير الاجتماعية، وتعزيز الفهم المشترك للسلوك المقبول اجتماعياً. فكلما كان التواصل فعالاً، زادت قدرة الأسرة على إنتاج أفراد أكثر توافقاً مع المجتمع. (Giddens, (2006)

ومن جهة أخرى، تمارس الأسرة الرقابة الاجتماعية غير المباشرة من خلال متابعة سلوك الأبناء داخل وخارج المنزل، والتعرف على محيطهم الاجتماعي، وتوجيه اختياراتهم الاجتماعية. وتتميز هذه الرقابة بأنها قائمة على الثقة والعلاقة العاطفية، وليس على القسر أو الإكراه.

كما تتعزز فعالية هذه الآليات من خلال درجة تماسك الأسرة واستقرارها الداخلي، حيث تشير المقاربات السوسيولوجية إلى أن الأسرة المتماسكة أكثر قدرة على إنتاج ضبط اجتماعي فعال مقارنة بالأسرة المفككة، التي قد تضعف فيها هذه الآليات أو تتعطل جزئياً. (Sampson & Laub, 1993) وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأسرة تمارس الضبط الاجتماعي للجريمة من خلال منظومة متكاملة من الآليات التربوية والتفاعلية، تقوم على التنشئة، والقُدوة، والتواصل، والثواب والعقاب، والرقابة غير المباشرة، وهو ما يجعلها مؤسسة وقائية مركزية في بناء السلوك المنضبط داخل المجتمع.

3. التفكك الأسري وانعكاساته على السلوك الإجرامي:

لا تعمل الأسرة بوصفها جهازاً مستقلاً للضبط الاجتماعي، بل ضمن شبكة أوسع من مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تتكامل فيما بينها لإنتاج نسق قيمي منظم يوجه سلوك الفرد ويحد من احتمالات الانحراف. ويُقصد بالتكامل هنا التنسيق الوظيفي بين الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام، بما يضمن انسجام الرسائل التربوية الموجهة للفرد عبر مختلف مراحل التنشئة.

في هذا الإطار، تمثل المدرسة امتداداً وظيفياً لعملية التنشئة الأسرية، حيث تساهم في تعزيز القيم التي تم غرسها داخل الأسرة من خلال التعليم النظامي والانضباط المؤسسي. فكلما كان هناك انسجام بين ما يتعلمه الفرد داخل الأسرة وما يتلقاه داخل المدرسة، تعززت عملية الاستبطان القيمي، وتراجعت احتمالات السلوك المنحرف. (Durkheim, 1997)

كما تلعب المؤسسات الدينية دوراً مهماً في دعم الضبط الأخلاقي، من خلال ترسيخ القيم الروحية والمعايير الأخلاقية التي تعزز الالتزام بالسلوك الاجتماعي المنضبط. ويأتي هذا الدور بوصفه بعداً قيمياً يساند الوظيفة التربوية للأسرة، ويعزز من قوة الضبط غير الرسمي داخل المجتمع. (Parsons, 1955)

ومن جهة أخرى، أصبحت وسائل الإعلام أحد الفاعلين الرئيسيين في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث تساهم في تشكيل الوعي والسلوك عبر إنتاج وتداول القيم والمعايير الاجتماعية. غير أن هذا الدور قد يكون مزدوجاً، إذ يمكن أن يدعم الضبط الاجتماعي إذا كان موجهاً بشكل إيجابي، أو يضعفه إذا قدم نماذج سلوكية منحرفة أو متناقضة مع القيم الأسرية. (Giddens, 2006)

ويشير علم الاجتماع المعاصر إلى أن فعالية الضبط الاجتماعي ترتبط بدرجة انسجام الرسائل الصادرة عن مختلف مؤسسات التنشئة. فعندما تتكامل هذه المؤسسات في تقديم منظومة قيمية موحدة، تتعزز قدرة الفرد على ضبط سلوكه ذاتيًا، بينما يؤدي التناقض بينها إلى إضعاف عملية التنشئة وفتح المجال أمام الانحراف (Castells, (2010)).

كما أن هذا التكامل لا يعني التطابق التام بين المؤسسات، بل يعني التنسيق الوظيفي بينها بما يسمح بتقليل التناقض القيمي. فكل مؤسسة تؤدي دورًا محددًا داخل منظومة الضبط الاجتماعي، وتكمل الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الأخرى، وهو ما يعزز الاستقرار الاجتماعي العام.

ومن جهة أخرى، فإن قوة الأسرة تمثل شرطًا أساسيًا لنجاح هذا التكامل، إذ أن الأسرة المتماسكة تكون أكثر قدرة على التفاعل الإيجابي مع المؤسسات الأخرى، بينما يؤدي ضعفها إلى خلل في هذا النسق التكاملي، مما يضعف فعالية الضبط الاجتماعي ككل. (Sampson & Laub, (1993)).

يمكن القول إذن أن الضبط الاجتماعي للجريمة في المجتمع المعاصر لا يقوم على الأسرة وحدها، بل على شبكة متكاملة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، تشكل فيما بينها نظامًا قيميًا وظيفيًا يهدف إلى تعزيز الامتثال وتقليل الانحراف داخل المجتمع.

4. الأسرة والتحول الرقمي وتغير أنماط الضبط الاجتماعي للجريمة:

يُعد التفكك الأسري أحد أبرز المؤشرات الدالة على اختلال وظيفة الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، حيث يشير إلى ضعف أو انهيار الروابط التي تجمع أفراد الأسرة، سواء نتيجة الطلاق، أو الوفاة، أو الصراع الأسري المستمر، أو غياب أحد الوالدين. ويؤدي هذا الاختلال إلى إضعاف قدرة الأسرة على أداء دورها في التنشئة الاجتماعية والرقابة غير الرسمية.

من منظور سوسيولوجي، لا يُفهم التفكك الأسري كحدث فردي، بل كظاهرة اجتماعية تؤثر مباشرة في بنية الضبط الاجتماعي داخل المجتمع. فكلما تراجعت قوة الأسرة، تراجع معها مستوى الاستبطان القيمي لدى الأفراد، مما ينعكس في ضعف الرقابة الذاتية وزيادة قابلية السلوك المنحرف. (Durkheim, (1997)).

وتؤكد نظرية “الارتباط الاجتماعي” أن قوة الروابط الأسرية تمثل عنصرًا وقائيًا أساسيًا ضد الجنوح، حيث إن ضعف التعلق العاطفي داخل الأسرة، وتراجع الالتزام بالقيم، وانخفاض مستوى المشاركة الأسرية، كلها عوامل ترفع من احتمالات الانحراف. وفي حالة التفكك، تفقد الأسرة هذه الوظائف الوقائية تدريجيًا (Hirschi,

(1969). كما يفسر روبرت ميرتون الانحراف من خلال مفهوم “الأنومي”، حيث يؤدي اختلال التوازن بين الأهداف الاجتماعية ووسائل تحقيقها إلى حالة ضغط بنيوي قد تدفع الفرد إلى تبني سلوكيات غير مشروعة. وفي هذا السياق، يُضعف التفكك الأسري قدرة الفرد على التوجيه القيمي، مما يزيد من حدة هذا الضغط (Merton, (1938).

ومن جهة أخرى، يوضح المنظور التفاعلي الرمزي أن التفكك الأسري يؤدي إلى اضطراب في إنتاج المعاني داخل الأسرة، حيث يضعف التواصل بين أفرادها، وتختل عملية نقل القيم والمعايير. هذا الفراغ التواصلية يدفع الفرد إلى البحث عن مصادر بديلة للمعنى، قد تكون جماعات الرفاق أو الفضاء الرقمي، وهو ما قد يزيد من احتمالات الانحراف. (Mead, (1934).

كما تؤكد الدراسات السوسيولوجية الحديثة أن التفكك الأسري يرتبط بارتفاع معدلات الجنوح، خاصة لدى فئة الشباب، نتيجة غياب الرقابة الأسرية الفعالة وضعف الإشراف التربوي. ويؤدي ذلك إلى ظهور سلوكيات مثل العنف أو الانسحاب الاجتماعي أو الانخراط في أنشطة غير مشروعة. (Sampson & Laub, (1993).

ومن جهة أخرى، لا يقتصر أثر التفكك الأسري على السلوك فقط، بل يمتد إلى البنية النفسية والاجتماعية للفرد، حيث يؤدي إلى ضعف الانتماء الاجتماعي وتراجع الاستقرار النفسي، مما يضعف القدرة على التكيف مع المعايير الاجتماعية العامة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التفكك الأسري يمثل عاملاً بنيوياً مهماً في تفسير الانحراف والجريمة من منظور سوسيولوجي جنائي، لأنه يؤدي إلى تعطيل آليات الضبط غير الرسمي، ويضعف التنشئة الاجتماعية، ويفتح المجال أمام مؤثرات اجتماعية بديلة قد تعزز السلوك الإجرامي.

5. التكامل بين الأسرة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في الحد من الجريمة

أحدث التحول الرقمي المعاصر تغييراً بنيوياً في طبيعة الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، حيث لم يعد هذا الضبط قائماً حصرياً على التفاعل المباشر والعلاقات وجهًا لوجه، بل أصبح يتأثر بشكل متزايد بالفضاء الافتراضي وما يتيح من مصادر متعددة للتنشئة والتأثير. وقد أدى هذا الوضع إلى إعادة تشكيل آليات الضبط الأسري وإعادة توزيع مصادر السلطة التربوية داخل الأسرة.

عنوان المقال: الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة: دراسة سوسيولوجية جنائية في التحولات المعاصرة	المؤلف 1: سعدة بن ناصر المؤلف 2: أحمد زكار	المجلد: 14 / العدد: 01 (28) 2026	الصفحة: 517 – 534
---	---	----------------------------------	-------------------

في هذا السياق، لم تعد الأسرة المصدر الوحيد للقيم والمعايير، بل أصبحت تشارك في هذا الدور مؤسسات رقمية وشبكات تواصل اجتماعي تنتج أنماطاً ثقافية وسلوكية متنوعة. هذا التعدد في مصادر التنشئة أدى إلى تراجع مركزية الأسرة في إنتاج المعنى القيمي، وظهور حالة من التعدد المرجعي داخل النسق التربوي للفرد (Castells, 2010).

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن فهم هذا التحول باعتباره انتقالاً من نموذج الضبط الاجتماعي التقليدي القائم على الرقابة المباشرة، إلى نموذج أكثر تعقيداً يعتمد على الوساطة الرقمية، حيث يصبح سلوك الفرد خاضعاً لتأثيرات غير مباشرة تتجاوز قدرة الأسرة على المراقبة والتحكم التقليدي. (Giddens, 2006)

كما ساهم الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الرقمية داخل الأسرة في تقليص مستوى التفاعل المباشر بين أفرادها، مما أثر على جودة التواصل الأسري، وأضعف بعض آليات الضبط العاطفي والتربوي. هذا التراجع في التفاعل المباشر يحد من قدرة الأسرة على بناء رقابة داخلية قوية لدى الأبناء.

ومن جهة أخرى، يتيح الفضاء الرقمي إمكانية الوصول إلى محتويات وسلوكيات متنوعة، بعضها قد يتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة، مما يخلق تحدياً جديداً أمام الأسرة يتمثل في ضبط الاستخدام الرقمي وتوجيهه. هذا الوضع لا يعني إلغاء دور الأسرة، بل إعادة تشكيله ضمن سياق جديد أكثر تعقيداً. (Sassen, 2012)

وفي المقابل، لا يمكن النظر إلى التحول الرقمي بوصفه عاملاً سلبياً فقط، بل يمكن أن يشكل أيضاً فرصة لتعزيز الضبط الاجتماعي إذا تم توظيفه بشكل واعي داخل الأسرة، من خلال ما يمكن تسميته بالتنشئة الرقمية، التي تقوم على التوجيه والحوار وبناء الوعي بالمخاطر الرقمية بدل المنع التقليدي.

كما أن التحول الرقمي أعاد تعريف مفهوم الرقابة الأسرية، حيث لم تعد تعتمد فقط على الملاحظة المباشرة، بل أصبحت تقوم على المتابعة الواعية والتواصل المستمر وبناء الثقة، وهو ما يتطلب من الأسرة تطوير أدواتها التربوية بما يتناسب مع طبيعة البيئة الرقمية. (Livingstone, 2009)

ومن جهة أخرى، فإن هذا التحول قد يسهم في زيادة احتمالات الانحراف إذا غابت الرقابة الأسرية الفعالة، خاصة في ظل انتشار أنماط من الجرائم الرقمية مثل الابتزاز الإلكتروني والتنمر والاحتيال الرقمي، وهي أشكال جديدة من السلوك الإجرامي يصعب ضبطها بالوسائل التقليدية.

ومما سبق ، نستطيع القول بأن التحول الرقمي لم يُلغِ وظيفة الأسرة في الضبط الاجتماعي، لكنه أعاد تشكيلها بشكل جذري، بحيث أصبحت الأسرة مطالبة بالانتقال من نموذج الضبط التقليدي إلى نموذج تفاعلي رقمي، يجمع بين التوجيه التربوي والوعي التكنولوجي، بما يضمن الحفاظ على دورها الوقائي في ظل مجتمع رقمي متغير.

6. التحولات الاجتماعية المعاصرة وإعادة تشكيل وظيفة الأسرة في الضبط الاجتماعي للجريمة

تشهد الأسرة في المجتمع المعاصر تحولات بنيوية عميقة مست مختلف وظائفها التقليدية، وفي مقدمتها وظيفة الضبط الاجتماعي للسلوك الإجرامي. فمع التحولات المرتبطة بالعمولة، والتحضر، والتغير في أنماط العمل، وتوسع الفضاء الرقمي، لم تعد الأسرة تقوم بدورها الضبطي بنفس الشكل الكلاسيكي القائم على السلطة الأبوية المباشرة، بل أصبحت تمارس هذا الدور ضمن سياق أكثر تعقيداً وتداخلاً مع مؤسسات اجتماعية أخرى (Giddens, 2006).

في هذا السياق، يمكن ملاحظة أن انتقال المجتمع من البنية التقليدية إلى البنية الحديثة قد أدى إلى إعادة توزيع وظائف الضبط الاجتماعي، حيث تقلصت بعض الأدوار التقليدية للأسرة لصالح مؤسسات أكثر تنظيمًا مثل المدرسة، والقانون، ووسائل الإعلام. هذا التحول يعكس ما يشير إليه علم الاجتماع الوظيفي من انتقال الضبط من المستوى غير الرسمي إلى المستوى المؤسسي المنظم. (Parsons, 1955)

ومن جهة أخرى، ساهمت العمولة الثقافية في إدخال أنماط قيمية وسلوكية جديدة إلى داخل الأسرة، مما أدى إلى تنوع المرجعيات الأخلاقية التي يتعرض لها الفرد. هذا التعدد قد يضعف أحياناً من قدرة الأسرة على فرض نموذج قيمى واحد متماسك، ويخلق نوعاً من “التعدد القيمي” داخل نفس الفضاء الأسري. (Castells, 2010) كما أن التحولات في بنية الأسرة نفسها، مثل انتشار الأسرة النووية، وزيادة معدلات الطلاق، وتغير أدوار الجنسين، ساهمت في إعادة تعريف السلطة داخل الأسرة. فلم تعد السلطة الأبوية مطلقة كما في السابق، بل أصبحت أكثر تشاركية وتفاوضية، وهو ما انعكس على طبيعة الضبط الاجتماعي للسلوك، الذي أصبح يعتمد أكثر على الحوار بدل الإكراه. (Sampson & Laub, 1993)

ومن الناحية السوسيولوجية، يشير هذا التحول إلى انتقال من نموذج “الضبط السلطوي” إلى نموذج “الضبط التفاعلي”، حيث يتم التحكم في السلوك من خلال التفاهم والتنشئة الحوارية بدلاً من العقاب الصارم. هذا النموذج الجديد يتطلب مستوى أعلى من الوعي التربوي لدى الأسرة وقدرة على التكيف مع التغيرات الاجتماعية السريعة. (Giddens, 2006)

534 – 517 :الصفحة	المجلد: 14 / العدد: 01 (28) 2026	المؤلف 1: سعيدة بن ناصر المؤلف 2: أحمد زكار	عنوان المقال: الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة: دراسة سوسيولوجية جنائية في التحولات المعاصرة
-------------------	----------------------------------	--	---

كما أن التحولات الرقمية أسهمت في تقليص المجال الخاص بالأسرة، حيث أصبح الفرد يعيش جزءاً كبيراً من حياته داخل الفضاء الافتراضي، مما قلل من قدرة الأسرة على المراقبة المباشرة للسلوك. هذا الوضع خلق تحدياً جديداً يتمثل في ضرورة تطوير “ضبط اجتماعي رقمي” داخل الأسرة. (Castells, 2010)

ومن جهة أخرى، فإن هذه التحولات لم تلغ دور الأسرة في الضبط الاجتماعي للجريمة، بل أعادت تشكيله ليصبح أكثر مرونة ونكيفاً مع الواقع الاجتماعي الجديد. فالأسرة لم تعد مؤسسة ضبط مغلقة، بل أصبحت فاعلاً ضمن شبكة أوسع من مؤسسات الضبط الاجتماعي، تتفاعل معها وتتكامل في أداء الوظيفة الوقائية من الجريمة. (Sassen, 2012).

كما أن هذه التحولات أدت إلى بروز أشكال جديدة من المخاطر الاجتماعية، مثل الجريمة الرقمية والانحراف السلوكي عبر الإنترنت، مما فرض على الأسرة أدواتاً جديدة في مجال التوعية الرقمية والمرافقة التربوية المستمرة للأبناء، بدل الاكتفاء بالضبط التقليدي. (Livingstone, 2009)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التحولات الاجتماعية المعاصرة لم تضعف دور الأسرة في الضبط الاجتماعي للجريمة، بل أعادت تشكيله ضمن سياق أكثر تعقيداً، حيث أصبحت الأسرة مطالبة بالانتقال من نموذج الضبط التقليدي إلى نموذج تفاعلي مرن، يدمج بين القيم الأسرية التقليدية ومتطلبات المجتمع الحديث.

7. التفسير السوسيولوجي للجريمة وعلاقة الأسرة ببناء السلوك المنحرف

يُعد التفسير السوسيولوجي للجريمة من أهم المقاربات التي تربط بين السلوك الإجرامي والبنية الاجتماعية، حيث لا تُفهم الجريمة باعتبارها فعلاً فردياً معزولاً، بل كنتيجة لتفاعلات اجتماعية معقدة داخل المجتمع، وفي مقدمتها الأسرة باعتبارها المؤسسة الأولى للتنشئة والضبط الاجتماعي. (Durkheim, 1997) فغياب التوازن داخل البنية الاجتماعية ينعكس مباشرة على استقرار الفرد وسلوكه.

في هذا الإطار، يذهب إميل دوركايم إلى أن الجريمة تُعد ظاهرة “طبيعية” في كل مجتمع، لكنها ترتفع عندما يحدث خلل في الضبط الاجتماعي أو ما يُعرف بـ “الأنومي” أو حالة اللامعيارية، حيث تفقد القيم قدرتها على توجيه السلوك. وتُعتبر الأسرة من أهم المؤسسات التي تساهم في منع هذا الاختلال من خلال غرس القيم والمعايير منذ الطفولة المبكرة. (Durkheim, 1997)

ومن منظور علم الاجتماع الأمريكي، تبرز نظرية “الارتباط الاجتماعي” لهيرشي التي تؤكد أن قوة الروابط الأسرية تمثل عاملاً حاسماً في الحد من الجنوح. فكلما كان ارتباط الفرد بأسرته قوياً (عاطفياً، قيمياً، وسلوكياً)، كلما قلت احتمالية انخراطه في السلوك الإجرامي، والعكس صحيح في حالة ضعف هذه الروابط. (Hirschi, 1969).

يقدم روبرت ميرتون تفسيرًا بنيويًا للجريمة من خلال نظرية “الأنومي البنيوي”، حيث يرى أن التناقض بين الأهداف الثقافية للمجتمع ووسائل تحقيقها يولد ضغطًا اجتماعيًا يدفع بعض الأفراد إلى تبني سلوكيات منحرفة. وفي هذا السياق، تلعب الأسرة دورًا وقائيًا مهمًا من خلال تزويد الفرد بوسائل مشروعة للتكيف مع هذه الضغوط (Merton, 1938).

كما تشير نظرية “التعلم الاجتماعي” إلى أن السلوك الإجرامي يُكتسب عبر التفاعل الاجتماعي، حيث يمكن للفرد أن يتعلم السلوك المنحرف إذا كان محيطه الاجتماعي، بما في ذلك الأسرة، غير قادر على تقديم نماذج سلوكية إيجابية. وهنا تظهر أهمية القدوة الأسرية في توجيه السلوك (Bandura, 1977).

كما أن المدرسة البنائية الوظيفية ترى أن الأسرة تمثل وحدة أساسية في الحفاظ على التوازن الاجتماعي، حيث تؤدي وظيفة التنشئة الاجتماعية التي تضمن اندماج الفرد داخل النسق الاجتماعي العام. وعندما تضعف هذه الوظيفة، يحدث خلل في التوازن الاجتماعي قد يؤدي إلى الانحراف (Parsons, 1955).

ومن منظور التفاعل الرمزي، يتم تفسير السلوك الإجرامي باعتباره نتاجًا للمعاني التي يكتسبها الفرد داخل التفاعل الاجتماعي. فإذا كانت الأسرة فاعلة في إنتاج معاني إيجابية حول القانون والالتزام، فإن ذلك يقلل من احتمالات الانحراف، أما إذا كانت العلاقات الأسرية مضطربة، فقد تنتج معاني سلبية تجاه السلطة والقانون (Mead, 1934).

كما أن الدراسات السوسيولوجية الحديثة تؤكد أن الأسرة لا تعمل بمعزل عن باقي المؤسسات، بل تتفاعل مع المدرسة والإعلام والفضاء الرقمي في تشكيل السلوك الفردي. هذا التداخل قد يعزز الوقاية من الجريمة إذا كان متوازنًا، أو يزيد من احتمالاتها إذا كان متناقضًا (Castells, 2010).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التفسير السوسيولوجي للجريمة يُبرز الدور المركزي للأسرة في بناء السلوك المنحرف أو الوقائي، حيث تمثل الأسرة إما خط دفاع أول ضد الجريمة من خلال الضبط الاجتماعي الفعال، أو عاملاً مساهماً في الانحراف في حالة ضعفها أو تفككها أو اختلال وظائفها التربوية.

8. تفكك الأسرة وضعف الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجنوح والانحراف

يُعد تفكك الأسرة من أبرز العوامل السوسيولوجية المرتبطة بارتفاع معدلات الجنوح والانحراف داخل المجتمع، حيث يؤدي ضعف الروابط الأسرية أو انهيارها إلى إضعاف آليات الضبط الاجتماعي الأولى التي تُمارس داخل الأسرة، مما يترك الفرد في حالة من اللامعيارية والتشتت القيمي (Durkheim, 1997). فكلما ضعفت الأسرة، تراجع دورها في توجيه السلوك وضبطه.

الصفحة: 517 – 534	المجلد: 14 / العدد: 01 (28) 2026	المؤلف 1: سعدة بن ناصر المؤلف 2: أحمد زكار	عنوان المقال: الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة: دراسة سوسيولوجية جنائية في التحولات المعاصرة
-------------------	----------------------------------	---	---

في هذا السياق، يشير عدد من الدراسات السوسيولوجية إلى أن التفكك الأسري، سواء كان نتيجة الطلاق، أو الوفاة، أو الصراع الأسري المستمر، يؤدي إلى خلق بيئة غير مستقرة نفسيًا وتربويًا، مما يزيد من احتمالية انحراف الأبناء في سلوكيات منحرفة أو إجرامية. فغياب الاستقرار الأسري يعني غياب الإشراف المباشر والقُدوة السلوكية (Sampson & Laub, 1993).

ومن منظور نظرية “الارتباط الاجتماعي”، فإن ضعف الروابط العاطفية بين أفراد الأسرة يُعد من أهم المؤشرات المرتبطة بارتفاع معدلات الجنوح. فالفرد الذي لا يشعر بالانتماء أو الارتباط العاطفي القوي داخل أسرته يكون أكثر عرضة للبحث عن بدائل خارجية قد تكون منحرفة أو غير منضبطة (Hirschi, 1969).

كما أن التفكك الأسري يؤدي إلى خلل في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يفقد الطفل أو المراهق الإطار المرجعي الذي يوجه سلوكه ويحدد معايير الأخلاقية. هذا الخلل يفتح المجال أمام تأثيرات خارجية بديلة مثل جماعات الرفاق أو الفضاء الرقمي، التي قد تساهم في تعزيز السلوك المنحرف بدلاً من تقويمه (Bandura, 1977). ومن جهة أخرى، تؤكد النظرية البنائية الوظيفية أن الأسرة تمثل وحدة أساسية في تحقيق التوازن الاجتماعي، وعندما تتعرض هذه الوحدة للخلل، فإن النظام الاجتماعي ككل يتأثر، حيث يضعف الضبط الاجتماعي وتزداد مظاهر الانحراف والجريمة (Parsons, 1955).

كما أن التفكك الأسري لا يؤثر فقط على الجانب السلوكي، بل يمتد أيضاً إلى الجانب النفسي والاجتماعي للفرد، حيث يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة بالنفس، والشعور بالعزلة، وضعف الانتماء الاجتماعي، وهي عوامل تُعد محفزة للسلوك الإجرامي في بعض الحالات (Merton, 1938).

ومن منظور التفاعل الرمزي، فإن غياب التواصل الفعال داخل الأسرة يؤدي إلى ضعف بناء المعاني المشتركة حول القيم والقانون والسلطة، مما يجعل الفرد أكثر قابلية لتبني تفسيرات منحرفة للسلوك الاجتماعي (Mead, 1934).

كما أن التحولات المعاصرة، مثل التغير في أنماط الزواج، وزيادة ضغوط الحياة الاقتصادية، وتوسع الفضاء الرقمي، قد ساهمت في زيادة هشاشة البنية الأسرية في بعض السياقات، مما جعلها أقل قدرة على أداء وظيفة الضبط الاجتماعي بشكل فعال (Castells, 2010).

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تفكك الأسرة يمثل أحد أهم العوامل السوسيولوجية المفسرة لضعف الضبط الاجتماعي وارتفاع احتمالات الجنوح والانحراف، حيث تؤدي هشاشة البنية الأسرية إلى إضعاف عملية التنشئة الاجتماعية، وتراجع الرقابة القيمية، وفتح المجال أمام مؤثرات خارجية قد تكون غير منضبطة أو منحرفة.

9. الأسرة والوقاية من الجريمة: آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي

حظي موضوع الضبط الاجتماعي باهتمام كبير في العصر الحديث، خاصة من جانب علماء الاجتماع والتربويين، حيث اتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وله صور ووسائل يتحقق من خلالها، وتعد التربية أهم هذه الوسائل، وقد اهتم به العلماء في مجال التربية وحرصوا على تحقيقه لحفظ كيان المجتمع واستقراره من خلال الكتب والمقررات والأنشطة المدرسية المتنوعة، إذ تعد بذلك الأساس في غرس الاتجاهات والقيم المجتمعية سعياً منها لتحقيق التكيف الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها، من أجل إعداد جيل واعٍ ومتعلم قادر على البناء والعطاء من خلال خلق جو من التفاعل الإيجابي البناء.

وقد جاءت العديد من تعاريف الضبط الاجتماعي لعلماء غربيين أبرزهم:

• جوزيف روسيك (J. Roucek) الذي يعتبر الضبط الاجتماعي مفهوماً شاملاً يشير إلى العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يمثلون لممارسات وقيم الحياة داخل الجماعات، وعلى إقناعهم بالامتثال وإجبارهم عليه. (Roucek, 1947)

• بريديمير وستيفنسن (Predemier et Stephenson) يريان بأن الضبط الاجتماعي عبارة عن مجموع الآليات المتمثلة في الأساليب التي تمكن من تنظيم وترتيب الأشياء، بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الاستمرار حتى ولو بدأ في الانطلاق. (Predemier & Stephenson, n.d.)

كما يعرف بأنه جملة الموارد المادية والرمزية التي يملكها مجتمع معين لتأمين التوافق بين سلوك الأعضاء والأحكام والقواعد البداهية المتعارف عليها في المجتمع، والتي يكافأ عليها المتمثلون ويعاقب عليها المتمردون. لقد تناول هذا التعريف مفهوم الضبط الاجتماعي كما ورد في دوائر المعارف والقواميس والمراجع الأجنبية والعربية، ومن خلال ما تقدم من تعريفات يتضح اختلاف العلماء في تحديد مفهوم موحد لمصطلح الضبط الاجتماعي، ويرجع ذلك أساساً لاتساع المفهوم في حد ذاته وتشعب ميادينه واختلاف مشارب العلماء أنفسهم، فبعضهم يركز على قضية الامتثال الاجتماعي، وبعضهم الآخر يركز على القوة والإيديولوجيا.

أما فيما يتعلق بأهميته نجد أنه قد نال اهتمام الكثير من علماء الاجتماع منذ أن أقر ابن خلدون أنه أساس الحياة الاجتماعية وضمان أمنها واستمرار بقائها، إذ يرى أن الاجتماع الإنساني ضروري لأن الإنسان مدني بطبعه، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية حسب. إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر فهو عمران العالم بهم، لكن لا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، ويرى أنه لا بد للبشر من الحكم الوازع، أي أن الحكم شرع مفروض من عند الله يأتي به واحد من البشر، وأنه لا بد أن يكون متميزاً عنهم بما يودع الله فيه من خواص هدايته ليقع التسليم له والقبول به حتى يكون الحكم فيهم وعليهم من غير إنكار ولا تزييف (Ibn Khaldun, n.d.).

ومن أهم العلماء الذين أسهموا في دراسة عملية الضبط الاجتماعي نجد مونتسكيو (Montesquieu) في كتابه «روح القوانين»، حيث يرى أن لكل مجتمع قانونه الذي يلائم بيئته الطبيعية والاجتماعية، وقد أكد على العلاقة بين القانون والضبط والظواهر الاجتماعية والنظم، وتنبثق عن هذه العلاقة روح عامة تؤثر في السلوك الاجتماعي وتضبط التصرفات وتؤثر في المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والقانونية. (Montesquieu, 1748)

وقد ازداد الاهتمام بموضوع الضبط الاجتماعي على يد العالم الأمريكي إدوارد روس (Edward Ross)، الذي أكد على أهمية الضبط الاجتماعي في الحياة الاجتماعية لحفظ كيان المجتمع، ثم تطورت دراسات الضبط في الفترة الأخيرة بازدياد الأبحاث التي أجريت على الجماعات وعمليات التفاعل الاجتماعي، وما تمخضت عنه من موضوعات جديدة في علم الاجتماع كمستويات الفعل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والقيم والقواعد العامة للسلوك. (Ross, 1901)

لذا يرى علماء الاجتماع أن الضبط الاجتماعي أصبح في الواقع مرادفا للتنظيم الاجتماعي، على أساس أن التنظيم الاجتماعي يشير إلى القيود والأنماط كافة التي يتولد منها الانضباط والنظام الاجتماعي. وعليه فإن الضبط الاجتماعي يستمد أهميته وضرورته الحتمية في الحياة الاجتماعية من دوره في حفظ النظام الاجتماعي بطابعه الإنساني.

و تُعد الأسرة أهم مؤسسة للضبط الاجتماعي غير الرسمي داخل المجتمع، إذ تمارس دورًا وقائيًا أساسيًا في الحد من الجريمة قبل وقوعها، من خلال بناء منظومة من القيم والمعايير التي توجه سلوك الفرد منذ مراحل التنشئة الأولى. ففعالية الأسرة في هذا المجال لا تقوم على العقاب القانوني، بل على الضبط القيمي والأخلاقي المستند إلى الروابط العاطفية والانتماء. (Durkheim, 1997)

في هذا السياق، تعمل الأسرة كآلية وقائية من خلال عدة مستويات، أبرزها: التنشئة المبكرة، والمراقبة الاجتماعية اليومية، والتوجيه السلوكي المستمر. فالتنشئة المبكرة تضمن غرس القيم الأساسية مثل احترام القانون، وضبط السلوك، وتحمل المسؤولية، وهي قيم تشكل خط الدفاع الأول ضد الانحراف. (Giddens, 2006)

كما تمارس الأسرة وظيفة “المراقبة الاجتماعية غير الرسمية”، حيث تتابع سلوك الأبناء داخل وخارج المنزل، وتعمل على تصحيح الانحرافات السلوكية في مراحلها الأولى قبل أن تتطور إلى أنماط إجرامية. هذه المراقبة تعتمد على التواصل المستمر والعلاقات العاطفية أكثر من اعتمادها على الرقابة الصارمة. (Hirschi, 1969)

ومن منظور سوسيولوجي، يمكن فهم الأسرة كـ “نظام ضبط داخلي” يعتمد على الاستبطان القيمي، أي تحويل القواعد الاجتماعية إلى قنوات داخلية لدى الفرد، مما يجعله يضبط سلوكه ذاتيًا حتى في غياب الرقابة المباشرة. وهذا ما يجعل الأسرة أكثر فعالية من المؤسسات الرسمية في الوقاية الأولية من الجريمة. (Parsons, 1955)

كما تساهم الأسرة في بناء ما يمكن تسميته بـ“الحصانة الاجتماعية”، من خلال تعزيز الثقة بالنفس، والانتماء، والاستقرار العاطفي، وهي عناصر تقلل من قابلية الفرد للانحراف أو الانخراط في السلوك الإجرامي. فالفرد المستقر أسرياً أقل عرضة للضغوط السلبية الخارجية. (Sampson & Laub, 1993)

ومن جهة أخرى، تلعب الأسرة دوراً مهماً في توجيه استخدام الفضاء الرقمي، خاصة في ظل التوسع الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي. حيث أصبحت الحاجة ملحة إلى ما يمكن تسميته بـ“التربية الرقمية داخل الأسرة”، والتي تهدف إلى حماية الأبناء من المحتويات المنحرفة أو السلوكيات الخطرة عبر الإنترنت. (Livingstone, 2009)

كما أن فعالية الأسرة في الوقاية من الجريمة تتعزز عندما تكون هناك انسجامات بين القيم الأسرية والقيم المجتمعية العامة، حيث يؤدي هذا الانسجام إلى تعزيز الضبط الاجتماعي وتقليل فرص التناقض القيمي الذي قد يفتح المجال أمام الانحراف. (Castells, 2010)

ومن جهة أخرى، فإن ضعف الأسرة أو غيابها لا يعني فقط زيادة احتمال الجريمة، بل يعني أيضاً انتقال وظيفة الوقاية إلى مؤسسات أخرى قد لا تكون دائماً قادرة على تعويض هذا الدور بالكامل، مما يبرز أهمية الأسرة كخط أول في منظومة الوقاية الاجتماعية. (Sassen, 2012)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأسرة تمثل آلية مركزية في الوقاية من الجريمة من خلال الضبط الاجتماعي غير الرسمي، حيث تعتمد على التنشئة، والمراقبة، وبناء القيم الداخلية، مما يجعلها مؤسسة أساسية في حماية المجتمع من الانحراف والجريمة، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية المعاصرة المتسارعة

10. التحولات الرقمية والجرائم الحديثة ودور الأسرة في المواجهة الوقائية

أفرزت التحولات الرقمية المعاصرة أنماطاً جديدة من الجريمة لم تكن مألوفة في السياقات التقليدية، مثل الجرائم الإلكترونية، والابتزاز الرقمي، والاحتيال عبر الإنترنت، والتنمر الإلكتروني، وهي أشكال من الانحراف تتجاوز الحدود الجغرافية والزمنية، مما يجعل ضبطها أكثر تعقيداً من قبل المؤسسات التقليدية وحدها. (Castells, 2010).

في هذا السياق، لم تعد الجريمة ترتبط فقط بالمال المادي، بل أصبحت تتشكل داخل الفضاء الافتراضي الذي يتسم بالسرعة، وإخفاء الهوية، وسهولة الوصول، مما يفرض تحديات جديدة على الأسرة بوصفها المؤسسة الأولى للضبط الاجتماعي. فقد أصبح الفرد، وخاصة المراهق، عرضة لتأثيرات رقمية متعددة قد تقوده إلى سلوكيات منحرفة دون رقابة مباشرة. (Livingstone, 2009)

الصفحة: 517 – 534	المجلد: 14 / العدد: 01 (28) 2026	المؤلف 1: سعدة بن ناصر المؤلف 2: أحمد زكار	عنوان المقال: الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة: دراسة سوسيولوجية جنائية في التحولات المعاصرة
-------------------	----------------------------------	---	---

ومن منظور سوسيولوجي، يشير هذا التحول إلى انتقال الجريمة من نمطها التقليدي إلى “الجريمة الشبكية”، حيث يتم إنتاجها داخل فضاءات رقمية تتسم بتعدد الفاعلين وتداخل التأثيرات. هذا النمط الجديد يضعف من فعالية الضبط الاجتماعي التقليدي، ويجعل الأسرة مطالبة بإعادة تعريف دورها الوقائي. (Sassen, 2012)

في هذا الإطار، أصبحت الأسرة مطالبة بتطوير ما يمكن تسميته بـ “التنشئة الرقمية الوقائية”، والتي تشمل تعليم الأبناء أساليب الاستخدام الآمن للتكنولوجيا، وتعزيز الوعي بالمخاطر الرقمية، وتطوير القدرة على التمييز بين المحتوى الإيجابي والسلبي. هذه الوظيفة الجديدة أصبحت جزءاً أساسياً من دور الأسرة المعاصر في الوقاية من الجريمة. (Giddens, 2006)

كما أن ضعف الرقابة الأسرية على الفضاء الرقمي قد يؤدي إلى زيادة تعرض الأبناء لمحتويات منحرفة أو جماعات افتراضية منحرفة، مما قد يسهم في تطبيع بعض السلوكيات غير القانونية أو غير الأخلاقية. وهذا ما يجعل الدور الوقائي للأسرة أكثر أهمية من أي وقت مضى. (Hirschi, 1969)

ومن جهة أخرى، فإن الجرائم الرقمية لا تؤثر فقط على السلوك الفردي، بل تمتد آثارها إلى البنية الأسرية نفسها، حيث قد تؤدي إلى فقدان الثقة بين أفراد الأسرة أو حدوث صراعات ناتجة عن الاستخدام غير المنضبط للتكنولوجيا، مما يضعف التماسك الأسري ويؤثر على وظيفة الضبط الاجتماعي. (Castells, 2010)

كما أن المؤسسات الرسمية، رغم دورها في مكافحة الجرائم الرقمية، تبقى محدودة القدرة في غياب الوعي الأسري، مما يجعل التعاون بين الأسرة وباقي مؤسسات التنشئة ضرورة حتمية لمواجهة هذا النوع الجديد من الجرائم. (Sassen, 2012).

ومن منظور وقائي، فإن الأسرة التي تمتلك وعياً رقمياً وتواصلت فعالاً مع الأبناء تكون أكثر قدرة على الحد من الانحرافات الرقمية، من خلال بناء علاقة ثقة تسمح بالحوار حول المخاطر بدل المنع القسري فقط، وهو ما يعزز فعالية الضبط الاجتماعي. (Bandura, 1977)

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن التحولات الرقمية لم تُضعف دور الأسرة في مواجهة الجريمة، بل أعادت توسيعه ليشمل مجاًلاً جديداً هو الفضاء الرقمي، مما جعل الأسرة فاعلاً أساسياً في الوقاية من الجرائم الحديثة، شريطة تطوير أدواتها التربوية والتواصلية بما يتماشى مع طبيعة المجتمع الرقمي المعاصر.

■ خاتمة :

يتضح من خلال هذا التحليل السوسيولوجي أن الأسرة تظل المؤسسة الاجتماعية الأولى والأكثر تأثيراً في مجال الضبط الاجتماعي للجريمة، رغم ما يشهده المجتمع المعاصر من تحولات بنيوية عميقة. فقد بينت الدراسة أن الأسرة

الصفحة: 517 – 534	المجلد: 14 / العدد: 01 (28) 2026	المؤلف 1: سعيدة بن ناصر المؤلف 2: أحمد زكار	عنوان المقال: الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة: دراسة سوسيولوجية جنائية في التحولات المعاصرة
-------------------	----------------------------------	--	---

تؤدي دورًا محوريًا في الوقاية من السلوك المنحرف عبر التنشئة الاجتماعية، وغرس القيم والمعايير، وبناء آليات الضبط الداخلي لدى الفرد، مما يجعلها تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة مختلف أشكال الجنوح (Durkheim, 1997).

كما خلصت النتائج إلى أن فعالية الأسرة في الحد من الجريمة ترتبط بدرجة تماسكها وقوة روابطها الداخلية، حيث يؤدي ضعف هذه الروابط أو تفككها إلى اختلال في عملية التنشئة، وفتح المجال أمام مؤثرات اجتماعية خارجية قد تسهم في تعزيز الانحراف والسلوك الإجرامي (Hirschi, 1969). في المقابل، تسهم الأسرة المستقرة والمتماسكة في بناء حصانة اجتماعية لدى الفرد تقلل من احتمالية انخراطه في السلوك الإجرامي.

أوضحت الدراسة أن التحولات المعاصرة، ولا سيما العولمة والرقمنة وتعدد مصادر التنشئة الاجتماعية، قد أعادت تشكيل موقع الأسرة داخل منظومة الضبط الاجتماعي، حيث لم تعد الفاعل الوحيد في هذا المجال، بل أصبحت تشاركها مؤسسات أخرى مثل المدرسة ووسائل الإعلام والفضاء الرقمي، مما جعل عملية الوقاية من الجريمة أكثر تعقيدًا وتداخلًا (Castells, 2010).

تبين أيضًا بروز أنماط جديدة من الجريمة، خاصة الجرائم المرتبطة بالفضاء الرقمي، قد فرضت على الأسرة أدوارًا إضافية تتعلق بالتربية الرقمية والتوجيه المستمر للأبناء، بما يضمن الاستخدام الآمن للتكنولوجيا ويحد من المخاطر الناجمة عنها، وهو ما يعكس اتساع الوظيفة الوقائية للأسرة في السياق المعاصر (Livingstone, 2009).

وعليه، يمكن التأكيد أن الأسرة ما تزال تشكل مؤسسة مركزية في منظومة الضبط الاجتماعي للجريمة، غير أن فاعليتها باتت مرهونة بقدرتها على التكيف مع التحولات الاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، وتعزيز مستوى تكاملها مع مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية. كما أن مستقبل الوقاية من الجريمة يرتبط بمدى قدرة الأسرة على الحفاظ على دورها التربوي والقيمي داخل مجتمع يتسم بتعدد المرجعيات وتغير أنماط التنشئة باستمرار.

■ قائمة المراجع:

1. Bandura, A. (1977). **Social learning theory**. Prentice-Hall.
2. Castells, M. (2010). **The rise of the network society** (2nd ed.). Wiley-Blackwell.
3. Durkheim, E. (1997). **The division of labor in society**. Free Press. (Original work published 1893)
4. Giddens, A. (2006). **Sociology**, Polity Press (5th ed.).
5. Hirschi, T. (1969). **Causes of delinquency**, University of California Press.
6. Ibn Khaldun. (n.d.). Al-Muqaddimah.
7. Livingstone, S. (2009). **Children and the Internet**. Polity Press.

الصفحة: 517 – 534	المجلد: 14 / العدد: 01 (28) 2026	المؤلف 1: سعيدة بن ناصر المؤلف 2: أحمد زكار	عنوان المقال: الأسرة كآلية للضبط الاجتماعي للجريمة: دراسة سوسيولوجية جنائية في التحولات المعاصرة
-------------------	----------------------------------	--	---

8. Mead, G. H. (1934). **Mind, self, and society**. University of Chicago Press.
9. Merton, R. K. (1938). **Social structure and anomie**. American Sociological Review, 3(5), 672–682.
10. Montesquieu. (1748). **De l'esprit des lois** (روح القوانين).
11. Parsons, T. (1955). **Family, socialization and interaction process**. Free Press.
12. Roucek, J. S. (1947). **Social control and the community**. American Journal of Sociology.
13. Sampson, R. J., & Laub, J. H. (1993). **Crime in the making: Pathways and turning points through life**. Harvard University Press.
14. Sassen, S. (2012). **Expulsions: Brutality and complexity in the global economy**. Harvard University Press.
15. Ross, E. A. (1901). **Social control: A survey of the foundations of order**. Macmillan.